

إحكام الأحكام

الرواية ترجح بكثرة روايتها و حفظهم .

فنقول : هذا صحيح لكن بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها أما إذا كان الترجيح واقعا لبعضها إما لأن رواته أكثر أو أحفظ فينبغي العمل بها إذ الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى و المرجوح لا يدفع التمسك بالراجح فتمسك بهذا الأصل فإنه نافع في مواضع عديدة منها : أن المحدثين يعللون الحديث بالاضطراب و يجمعون الروايات العديدة فيقوم في الذهن منها صورة توجب التضعيف و الواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفا اسقط عن درجة الاعتبار و لم يجعل مانعا من التمسك بالصحيح القوي و لتمام هذا موضع آخر و مذهب مالك و إن قال بظاهر الحديث فهو يخصه باستثناء الزمن اليسير و ربما قيل : إنه ورد ما يقتضي ذلك